الى الأمام FORWARD
الأسبوعية
صحيفة سياسية عامة للحزب الشيوعي العمالي العراقي
حرية– مساواة– حكومة عمالية

تصدر كل يوم ثلاثاء
02/06/2026
العدد: 289

أساس الاشتراكية الإنسان... الاشتراكية حركة إعادة الخيار للإنسان
منصور حكمت

رئيس التحرير: توما حميد | tomahamid69@yahoo.com | WP-IRAQ.COM

## علي فالح الزيدي ونبذ "العقلية الاشتراكية"! خطاب تبرير الفشل لا مشروع بناء الدولة

توما حميد

في خضمّ محاولات الحكومة العراقية المستمرة لتبرير عجز الدولة عن القيام بأبسط واجباتها تجاه مجتمع يرزح تحت أزمات اقتصادية وخدمية واجتماعية خانقة، رغم مئات مليارات الدولارات التي تدفقت على العراق خلال العقدين الماضيين، يُروّج اليوم "الخطاب اقتصادي" جديد يُحمّل ما يُسمّى بـ"العقلية الاشتراكية" مسؤولية الفشل والانهيار والفساد المستشري في بنية النظام السياسي منذ الغزو الأمريكي عام 2003.

ضمن هذا السياق، بدأ رئيس الوزراء الحديث عن ضرورة "تغيير النهج الاقتصادي" وإنهاء هيمنة "العقلية الاشتراكية" على إدارة الدولة، والدفع نحو "هوية اقتصادية جديدة" تقوم على جذب الاستثمارات الأجنبية والمحلية وتوسيع دور القطاع الخاص. ويحاول هذا الخطاب أن يوحي بأن المشكلة الجوهرية في العراق تكمن في تدخّل الدولة في الاقتصاد، وفي تضخم القطاع العام، لا في أزمة النظام الرأسمالي وطبيعة النظام السياسي القائم على المحاصصة الطائفية والإثنية والفساد والنهب المنظم للثروة العامة وفشل الإسلام السياسي بشكل خاص.

لكن الحقيقة التي يُتهرّب منها عمداً هي أن الدولة العراقية لم تفشل لأنها "اشتراكية"، بل لأنها دولة منهوبة، مفككة، خاضعة لتحالفات الفساد والزبائنية والولاءات الحزبية والطائفية. فالعراق لم يعرف يوماً نموذجاً اشتراكياً حتى حسب التعريفات البرجوازية للاشتراكية، ولم يمتلك اقتصاداً مخططاً يخضع لأولويات التنمية الاجتماعية والإنتاج الصناعي والتكنولوجي، على الأقل منذ السبعينيات عندما كان الاتحاد السوفيتي لا يزال قطباً عالمياً. ما وُجد فعلياً هو اقتصاد رأسمالي في أسوأ أشكاله، تديره طبقة سياسية طفيلية وفاسدة حوّلت الدولة إلى أداة لتوزيع الغنائم لا لبناء المجتمع.

لن أدخل هنا في نقاش نظري مطوّل حول الفوارق بين الاقتصاد الاشتراكي والرأسمالية الليبرالية أو الاقتصاد الهجين حيث يكون للدولة دور مهم في الاقتصاد، أو رأسمالية الدولة حيث تسيطر الدولة على معظم الاقتصاد ووسائل الإنتاج. المسألة أبسط من ذلك بكثير: هل يحتاج العراق اليوم إلى دولة قوية وفاعلة اقتصادياً، أم إلى دولة تنسحب من مسؤولياتها وتترك المجتمع نهباً لقوى السوق والاحتكار والفساد؟

يجب أن أوضح أنني لست من مؤيدي الرأسمالية بكل نماذجها، بما فيها رأسمالية الدولة والرأسمالية الهجينة ورأسمالية "السوق الحر". أنا من مؤيدي بناء اقتصاد اشتراكي مبني على اشتراكية ماركس ولينين ومنصور حكمت، حيث تتحكم الطبقة العاملة بوسائل الإنتاج وفائض القيمة التي تنتجها، وتُدير نفسها بنفسها بشكل مباشر من خلال مجالس مواقع العمل ومحال العيش والعبور إلى المجتمع الشيوعي. إن القوى الإنتاجية في العالم وصلت منذ فترة طويلة إلى مستوى يمكن معه ضمان رفاهية معقولة لكل إنسان على هذا الكوكب. إن ما يمنع ذلك هو نمط الإنتاج والتوزيع الرأسمالي الذي أصبح عائقاً فعلياً أمام البشرية.

إن أي نظرة واقعية إلى العالم المعاصر تكفي للإجابة عن هذا السؤال. فالدول التي حققت خلال العقود الأخيرة أعلى معدلات النمو الاقتصادي وأكثرها استقراراً لم تكن الدول التي رفعت شعار "السوق الحر" بشكل مطلق، بل تلك التي لعبت فيها الدولة دوراً مركزياً في التخطيط الاقتصادي، وتوجيه الاستثمار، ودعم الصناعة، والتحكم بالسياسات المالية والتكنولوجية والتعليمية.

تعتبر الصين المثال الأوضح على ذلك. فمنذ نهاية السبعينيات وحتى اليوم، حققت الصين معدلات نمو اقتصادي هائلة تراوحت بين 5% و10% سنوياً، وهي معدلات تفوق بكثير ما حققته الاقتصادات الغربية الليبرالية التقليدية.

البقيةعلى الصفحة الثالثة

## مستقبل حكومة علي الزيدي!

عثمان حاجي مارف

تشير الضربات العسكرية المباشرة على الأراضي العراقية إلى أن دول الخليج لم تعد ترى في الانتظار خيارًا. فقد قصفت طائرات حربية سعودية مؤخرًا أهدافًا مرتبطة بفصائل عراقية مدعومة من طهران، كما أطلق صاروخان من الكويت باتجاه جنوب العراق.

على الرغم من امتلاك الدولة العراقية جيشًا وأجهزة استخبارات وقوات أمن داخلي وقوات مدربة لمكافحة الإرهاب، إلا أن الدولة العراقية تفتقر إلى وحدة صنع القرار، نظرًا لأنه إلى جانب تشكيل القوات العسكرية الرسمية، وبشكل منفصل عن الميليشيات، تمتلك ميليشيات "الحشد الشعبي" السلاح ويقومون بأعمالهم الخاصة. وهذا هو الإطار الذي ورثه علي الزيدي. فالى أي مدى يمكنه تجاوز مسألة "نزع السلاح"؟ إنه سؤال جدي! لا يبدو أنه قادر على فعل ذلك مثل رؤساء الوزراء السابقين.

ما تكشفه ضربات نيسان ليس ضعف قدرات العراق، بل نقص في تكوين هيئة السيادة الحكومية والسلطة المخولة باتخاذ القرار بشأن استخدام القوات المسلحة داخل العراق. والفجوة بين الاثنين هي ثغرة تسمح بتنفيذ أعمال عسكرية من الأراضي العراقية دون وجود قرار رسمي من الحكومة العراقية. هذه هي الثغرة التي لم تتمكن بغداد أبدًا من سدها من الداخل، لذلك حاولت الرياض والكويت وضع حدود لها من الخارج.

علي الزيدي لا يمتلك قاعدة سياسية صلبة، لذلك سيواجه أزمة سياسية ومالية حادة، وهو يعمل كرئيس وزراء في بيئة تتنافس فيها جهات فاعلة أقوى باتجاهات مختلفة. لذا فإن الوضع والخلافات بين الأطراف ليست في مصلحة الزيدي.

السيادة لا تتجسد عبر الدعاية والإعلام، ولا بالتأثير الخارجي، خاصة بعد الحرب الأمريكية الإيرانية، والعراق الذي يُدار بالضغط الخارجي وبالوكالة لا يمكنه تحقيقها. يبدو أن الفرص والقيود معقدة للغاية، بحيث لا يمكن التنبؤ بالنتائج: هل سينجح الزيدي؟ لن تكون أي حكومة جديدة في إطار التكوين الحالي للعراق، وبدون نهج مختلف وقوة متصلة بالجماهير، ذات أهمية لسكان العراق.

الاختبار الأول الذي يواجه علي الزيدي هو: من يمتلك حقًا السلطة في بلاده؟ هل العراق يمتلك حرية قراره، أم أن إيران وأمريكا ستكون لهما كلمة الفصل؟! أظهرت حكومة علي الزيدي عدم استقرارها في أول اختبار لها، عندما تم إطلاق طائرات بدون طيار من الأراضي العراقية نحو السعودية، مما يؤكد مدى سيطرة الحرس الثوري الإيراني على قرارات العراق عبر قوات الحشد الشعبي. عمليًا، تبين أنه لم يحدث أي تغيير حقيقي في تكوين الحكومة العراقية نحو الاستقرار، بل إن الوضع يزداد سوءًا. وبهذا المعنى، لا يستطيع علي الزيدي إحداث فرق عن الحكومات التي سبقته.

منذ عام 2003، يعاني العراق من أزمة منهجية، حيث أن عملية إعادة بناء الدولة معرضة للخطر دائمًا بسبب التكوينات المتنوعة القائمة على قوة الميليشيات الطائفية والإسلامية والقومية، والتي أصبحت على مدى ثلاثة وعشرين عامًا جزءًا لا يتجزأ من النظام الذي بقي في مكانه ويتم التأكيد عليه، مما يقود العراق باستمرار نحو وضع أسوأ.

من الواضح أنه لا يوجد أي نوع من المساءلة في العراق. على سبيل المثال، تحدث محمد السوداني عن الإنجازات التي حققتها حكومته خلال أربع سنوات من رئاسته...

البقية على الصفحة الثالثة

# بداية نهاية طغيان أمريكا!

**محسن كريم**

بعد الحرب العالمية الثانية، تبوأت الولايات المتحدة مكانة لا تُنافَس بوصفها زعيمة لدول الرأسمالية الغربية والكتلة الغربية التي تشمل أستراليا واليابان أيضًا. لقد ربطت الهيمنة الاقتصادية الأمريكية بعد الحرب، وحاجة أوروبا واليابان إلى رأس المال الأمريكي لإعادة بناء ما دمرته الحرب، هذه الدول بالكامل بأمريكا. وجعلت هذه المكانة التي حققها رأس المال الأمريكي من الدولة الأمريكية بمثابة "الأخ الأكبر" لأوروبا والكتلة الغربية سياسيًا وعسكريًا. رسخت أمريكا لعقود مكانتها كزعيمة للغرب وحلف الناتو في مواجهة النفوذ السوفيتي.

حاولت أمريكا، بعد انهيار الاتحاد السوفيتي واختفاء الكتلة الشرقية، جاهدة عبر حرب الخليج أن تبقى "شرطي العالم"، وأن تبقى القرارات السياسية والاقتصادية والعسكرية للعالم بيدها، وأن يُدار العالم وفقًا لمصالح رأس المال الإمبريالي الأمريكي.

على الرغم من محاولات الولايات المتحدة المتعددة خلال العقود الثلاثة التي تلت انهيار الاتحاد السوفيتي وحرب الخليج الأولى، بشتى الطرق، الحفاظ على مكانتها، وشنّت في سبيل ذلك العشرات من المؤامرات السياسية والتدخلات والانقلابات السياسية والعديد من الحروب، إلا أنها في النهاية لم تستطع مواجهة التطورات التي حدثت في العالم الرأسمالي بعد انهيار الكتلة الشرقية، والتي أدت في النهاية إلى تراجع هيمنتها التي لا تُنافَس على المستوى العالمي. لقد انفجر ذلك العالم الذي أرادت أمريكا أن تبنيَه على أنهار من الدماء في الشرق الأوسط، عبر تدمير عدة دول مثل العراق وأفغانستان وسوريا وليبيا واليمن والسودان، وأن تُخضِعَه لدولة فاشية مجرمة مثل إسرائيل، وتجعل وحشية ترامب ونتنياهو معيارًا، وتجبر جميع الدول الرأسمالية الأخرى في العالم على الخضوع لها، مثل فقاعة فوق الماء.

على الرغم من أن آخر أعمال الاستبداد والبلطجة للإدارة الأمريكية برئاسة ترامب كانت اختطاف مادورو، رئيس فنزويلا، وهي دولة ذات سيادة حتى حسب الاعترافات البرجوازية الدولية، إلا أن حربها ضد إيران بدعم من إسرائيل وباستخدام أحدث الأسلحة والتقنيات الحربية والاستخباراتية، أظهرت بداية نهاية ذلك الطغيان والبلطجة. فبعد جولتين من الحرب وقتل كبار قادة النظام الإيراني وتدمير القدرات العسكرية والاقتصادية لإيران، لم تستطع أمريكا وإسرائيل تحقيق الهدف الذي وضعاه ضد النظام الإيراني، ألا وهو استسلام إيران لجميع شروطهما. وهذا الحدث لم يكن فقط نتيجة مباشرة لقدرة النظام الإيراني على الصمود وقدراته العسكرية، بل هو نتاج وضع يريده قوتان عالميتان أخريان تمثلان قطبين وكتلتين إمبرياليتين، وهما تريدان إعادة تقسيم العالم وفقًا لمبادئ جديدة للتوازن بين الأقطاب، وإعادة صياغة القوانين العالمية للرأسمالية تحت اسم "القوانين الدولية". كما جاء في الإعلان الصحفي لرئيس الصين ورئيس روسيا، الذي تم بعد أيام قليلة فقط من زيارة ترامب للصين ولقائه بشي جين بينغ، حيث أعلنا أنه لا يمكن إدارة العالم في ظل الهيمنة الأمريكية، ويجب إعادة تشكيله بشكل عادل. وعلى هذا الأساس، ما منح النظام الإسلامي الإيراني القدرة على الصمود في وجه أمريكا وإسرائيل هو الدعم السخي وغير المباشر من الصين وروسيا، حيث إن أي هزيمة لإيران أو استسلامها لأمريكا ستُحدث ضررًا اقتصاديًا وسياسيًا استراتيجيًا كبيرًا لكل من روسيا والصين، وستخل بمكانتهما على المستوى العالمي كقطبين إمبرياليين وبتوازن القوى ضدها.

بطبيعة الحال، لم يقتصر الأمر على المواجهة العسكرية فقط، بل إن إغلاق مضيق هرمز، الذي يعتبر بعض المحللين السياسيين البرجوازيين أن تأثيره يعادل السلاح النووي لإيران، بسبب الأزمة الاقتصادية التي خلقها على المستوى العالمي، رفع من مستوى المشكلة إلى درجة أكبر بكثير مما قدره سياسيو البيت الأبيض، حيث تسبب في أزمة كبيرة وغير مسبوقة للاقتصاد العالمي، وأصبحت أزمة الطاقة والغلاء تشكل تهديدًا خطيرًا حتى على المجتمعات البرجوازية نفسها في أوروبا وداخل أمريكا، مما جعل الدول الأوروبية، الحليفة الاستراتيجية القديمة لأمريكا، تفكر في الابتعاد عنها، وتزايدت الاحتجاجات المناهضة للحرب داخل أمريكا يومًا بعد يوم. في النهاية، اضطر ترامب وحكومته إلى إيجاد مخرج من هذا المستنقع الذي وقعوا فيه، وذلك بتمديد وقف إطلاق النار والموافقة على مرحلتين من الاتفاق لمدة شهرين، حيث يتفقون في الأيام الثلاثين الأولى على إطار عمل، وفي الأيام الثلاثين الثانية يصلون إلى اتفاق نهائي بشرط أن تتخلى إيران عن برنامجها النووي وتفتح مضيق هرمز، وفي المقابل ترفع أمريكا الحصار والعقوبات عن إيران وتحرر عدة مليارات من الأموال المجمدة في بنوك أوروبا وأمريكا.

# رسالة الجبهة العمالية الموحدة للدفاع عن الشعب الفلسطيني إلى الحكومة العراقية

**حول مصير الجرحى الفلسطينيين المحتجزين في مدينة الطب في بغداد**

في تحقيق صحفي نُشر يوم 17 آذار 2026 في جريدة *(العربي الجديد)*، سُلِّط الضوء على أوضاع أسر وعوائل تضمّ 44 شخصاً، منهم 31 امرأة و8 رجال و5 أطفال، نُقلوا عبر طائرة عسكرية في شهر أيار من عام 2024 من مصر إلى العراق لغرض العلاج. وهم من عوائل قطاع غزة الذين أصيبوا خلال الحملة الوحشية التي شنّتها دولة الاحتلال الإسرائيلي على القطاع.

ومنذ ذلك التاريخ، تم احتجاز هذه العوائل في مدينة الطب – الطابق الخامس – في مدينة بغداد وحُرموا من حق العودة إلى سكنهم، بعد مصادرة أوراقهم الرسمية وجوازات سفرهم دون أي مبرر قانوني. وأكثر من ذلك، فُرضت عليهم حراسة مشددة وكأنهم أسرى في "السجون الإسرائيلية"، ومُنعوا من التواصل مع الصحافة أو مع الآخرين، كما حُرموا من ممارسة حياتهم اليومية بشكل طبيعي مثل التنقل واختيار السكن وحق الإقامة.. الخ.

ويبدو أن نقل هذه الأسر إلى العراق تحت ذريعة العلاج جاء في إطار المزايدات السياسية التي مارستها بعض الميليشيات والتيارات حول القضية الفلسطينية. وحسب التحقيق الصحفي المشار والتأكد من مصادرنا الخاصة، فإن عملية نقلهم تمت دون علم وزارة الخارجية العراقية، ما يشير بوضوح إلى تورّط جهات سياسية مرتبطة بالحكومة في تنظيم هذا الإجراء. كما تم تغييبهم لاحقاً عن المشهدين الإعلامي والسياسي بعد انتهاء الحاجة إليهم في الحملات الدعائية التي روّجت لها تلك الجهات.

إن ما تعرّض له الشعب الفلسطيني، ولا سيما في قطاع غزة، من إبادة جماعية وتهجير قسري وقتل واعتقال وتعذيب وتدمير شامل لمقومات الحياة، لم يكن كافياً، حتى تأتي مثل هذه الممارسات لتزيد من مأساتهم، عبر احتجازهم في بلدٍ آخر، وحرمانهم من حرية التنقل والسكن، والتعامل معهم كأدوات إعلامية لتسويق مواقف سياسية زائفة.

إن ما أقدمت عليه الجهات المتورطة بحق الجرحى الفلسطينيين في مدينة الطب يُعدّ خرقاً قانونياً فاضحاً لحقوق الإنسان. ومن جهة أخرى، تتحمّل الحكومة العراقية المسؤولية الكاملة عمّا جرى، وعليها محاسبة المتورطين و توفير جميع مستلزمات الحياة الكريمة لهذه العوائل.

اننا في الجبهة العمالية الموحدة للدفاع عن الشعب الفلسطيني، التي تمثل 28 اتحاداً ومنظمةً عمالية وحزبًا سياسيًا من 12 بلدًا في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، نطالب حكومة جمهورية العراق، بصفتها طرفًا ملتزمًا بأحكام القانون الدولي لحقوق الإنسان، وبموجب التزاماتها الناشئة عن العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، باتخاذ الإجراءات التالية:

1. منح حق الإقامة القانونية الفورية لجميع العوائل الفلسطينية المحتجزة، وإعادة جميع أوراقهم الرسمية وجوازات سفرهم.
2. توفير الرعاية الاجتماعية والصحية الكاملة لضمان حياة كريمة لهم.
3. ضمان حقهم في التنقل والسفر دون قيود.
4. تعويضهم مادياً ومعنوياً عن الأضرار التي لحقت بهم.
5. فتح تحقيق رسمي ومحاسبة جميع الجهات المتورطة في هذه الانتهاكات.
6. توفير سكن لائق وآمن يضمن كرامتهم وسلامتهم.

ضمان حقهم في التواصل مع ذويهم دون قيود.

إننا نؤكد أن الجبهة العمالية الموحدة ستواصل متابعة هذا الملف، إن الجبهة العمالية الموحدة ستسخّر جميع إمكاناتها القانونية والسياسية والإعلامية والجماهيرية من أجل تأمين حياة كريمة للجرحى الفلسطينيين وإلى حين إنهاء هذه المعاناة وضمان حقوق هؤلاء الضحايا بشكل كامل.

**سمير عادل**

**عن الجبهة العمالية الموحدة للدفاع عن الشعب الفلسطيني**

**نسخة إلى:**

- **الصليب الأحمر**
- **بعثة الأمم المتحدة**
- **منظمات حقوق الإنسان**
- **الاتحادات العمالية والأحزاب والمنظمات السياسية**
- **وسائل الإعلام**

**26أيار 2026**

## تتمة علي فالح الزيدي ونبذ العقلية الاشتراكية...

ولم يكن هذا الإنجاز نتيجة "تحرير السوق" حسب شروط البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، بل نتيجة نموذج هجين تمارس فيه الدولة دوراً حاسماً في توجيه الاقتصاد والإنتاج والاستثمار والتكنولوجيا والبنية التحتية. وهذا ما مكّن الصين من انتشال مئات الملايين من البشر من الفقر وتحويل نفسها إلى قوة اقتصادية عالمية.

الأمر نفسه ينطبق، بدرجات مختلفة، على العديد من الاقتصادات الناجحة في آسيا وأوروبا. فالتجربة التاريخية أثبتت أن التنمية الاقتصادية لا تتحقق في المجتمعات المتأخرة والفقيرة عبر الانسحاب الكامل للدولة، بل عبر تدخلها النشط والحاسم في الاقتصاد، خصوصاً في مراحل البناء والتصنيع وتطوير البنية التحتية والخدمات العامة.

وعندما نتحدث عن "دور الدولة"، فنحن لا نقصد فقط حجم القطاع العام أو عدد الموظفين الحكوميين، بل قدرة الدولة على توجيه الاقتصاد والمجتمع وفق أهداف تنموية واضحة: دعم الإنتاج المحلي في المجالات التي يتمتع البلد فيها بأفضلية وقدرة على المنافسة، وحماية القطاعات الاستراتيجية، وتطوير التعليم والبحث العلمي، وضبط الأسواق، ومنع الاحتكارات، وتوفير الخدمات الأساسية بعيداً عن منطق الربح المجرد. يجب الإشارة إلى أن نسبة الطبقة العاملة التي تعمل في القطاع العام في الصين لا تصل إلى معدلات الكثير من الدول الأخرى، بما فيها بعض الدول الرأسمالية الغربية. الفارق هو وجود سلطة تتحكم بالسياسات الاقتصادية.

من ناحية أخرى، إن الرفاه والسعادة الاجتماعية يرتبطان بمدى تدخل القطاع العام لصالح الشرائح الضعيفة. إن التجارب الأوروبية نفسها، التي يُستشهد بها غالباً كنماذج للرأسمالية المتطورة، تؤكد أن مستويات الرفاه والاستقرار الاجتماعي ترتبط مباشرة بقوة القطاع العام وشبكات الحماية الاجتماعية. فالدول الإسكندنافية، على سبيل المثال، لم تحقق العدالة الاجتماعية عبر "تحرير السوق"، بل عبر الضرائب التصاعدية، والخدمات العامة القوية، والرعاية الصحية والتعليم المجاني، والدور الواسع للدولة في الاقتصاد والمجتمع.

في المقابل، فإن النماذج الاقتصادية الرأسمالية التي قامت على تقليص دور الدولة وخصخصة الخدمات العامة أدت في العديد من البلدان إلى نتائج كارثية: اتساع الفوارق الطبقية، وتآكل الطبقة الوسطى، وارتفاع معدلات الفقر والجريمة، وتحويل المجتمع إلى ساحة تنافس وحشي تحكمه المصالح المالية الكبرى. وما تشهده دول مثل الأرجنتين في فترات متعددة من أزمات اقتصادية وانفجارات اجتماعية ليس بعيداً عن هذا السياق.

المشكلة أن كثيراً من منظّري البرجوازية في منطقتنا يتعاملون مع فشل دول مثل العراق وسوريا وليبيا باعتباره دليلاً على "فشل تدخل الدولة"، وعدم تبني النموذج التي يروج لها الرأسمال العالمي وخاصة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، بينما يتعاملون مع نماذج الخليج باعتبارها برهاناً على نجاح اقتصاد السوق والانفتاح الاستثماري. لكن هذا تحليل سطحي يتجاهل حقائق أساسية.

فدول مثل العراق لم تفشل بسبب "الاشتراكية". أما النمو في بعض دول الخليج، فقد بُني أساساً على الريع النفطي الهائل، وعلى استغلال ملايين العمال المهاجرين الذين يعيش قسم كبير منهم في ظروف عمل قاسية وشبه عبودية، فضلاً عن هشاشة هذه الاقتصادات واعتمادها شبه الكامل على الاستقرار الجيوسياسي وأسعار الطاقة العالمية.

إن أي اهتزاز أمني أو عسكري كبير في المنطقة قادر على شلّ هذه الاقتصادات خلال أيام، وهو ما ظهر بوضوح في أكثر من مناسبة خلال السنوات الماضية. ولذلك فإن تقديم هذا النموذج بوصفه "مستقبل العراق" ليس سوى محاولة لتسويق اقتصاد قائم على الريع والعمالة الرخيصة والتفاوت الطبقي الحاد.

للمجتمعات الفقيرة هدفان مهمان هما: تحقيق نمو اقتصادي كبير، وزيادة الرفاهية والسعادة الاجتماعية وتماسك المجتمع. أي حكومة جادة في تحقيق هذين الهدفين عليها أن تتوجه إلى الصين وتتعلم من تجاربها وتقتبس سياساتها، وإلى دول شمال أوروبا قبل التوجه اليميني والسياسات اليمينية في السنوات الأخيرة.

إذا كانت الحكومة العراقية – كحكومة برجوازية – جادة فعلاً في تحقيق التنمية الاقتصادية، فعليها أن تتجه نحو بناء دولة إنتاجية قوية، تتبنى سياسة صناعية واضحة، وتستثمر عائدات النفط في التصنيع والتكنولوجيا والتعليم والصحة والبنية التحتية، لا في الاستهلاك والفساد والصفقات المشبوهة. وعليها أن تستفيد من تجارب الدول التي لها تجارب ناجحة.

أما إذا كان الهدف الحقيقي هو تخلي الدولة عن مسؤولياتها الاجتماعية، وفتح الأبواب أمام الخصخصة والنهب المنظم للثروة العامة، وتحويل المجتمع إلى سوق مفتوح للشركات المحلية والأجنبية، فعندها يصبح الهجوم على "العقلية الاشتراكية" مجرد غطاء أيديولوجي لتبرير الفشل السياسي والاقتصادي للنظام القائم، كما تُستخدم حجج مثل اعتماد الاقتصاد العراقي على النفط لتبرير فشل النظام البرجوازي في العراق.

إن ما يطرحه علي فالح الزيدي ومن يدافع عن هذا التوجه لا يمثل مشروعاً حقيقياً للنهوض الاقتصادي أو لتحقيق العدالة الاجتماعية، بل يمثل محاولة لإعادة تدوير السياسات الاقتصادية اليمينية التي أثبتت فشلها في عشرات البلدان، ومحاولة للتنصل من مسؤولية الدولة تجاه مجتمع يعيش مستويات خطيرة من الفقر والبطالة والانهيار الخدمي.

ولهذا، فإن مواجهة هذا الخطاب لا تكون فقط بالدفاع النظري عن دور الدولة في ضمان الرفاه الاجتماعي، بل بكشف الوظيفة السياسية الحقيقية وراءها: تبرير الفساد، وشرعنة الخصخصة، وتحويل الدولة من مؤسسة مسؤولة عن المجتمع إلى وسيط يخدم مصالح رأس المال المحلي والأجنبي على حساب الأغلبية الساحقة من الناس.

إن العراق لا يحتاج إلى دولة أضعف، بل إلى دولة تمتلك مشروعاً اقتصادياً واجتماعياً واضحاً، وتتعامل مع الثروة النفطية بوصفها أداة لبناء المجتمع لا وسيلة لإثراء الطبقة الحاكمة. وكل خطاب يحاول تحميل "العقلية الاشتراكية" مسؤولية الخراب الحالي، بينما يتجاهل الاحتلال والمحاصصة والفساد والنهب المنظم، ليس سوى عملية تضليل سياسي مكشوفة يجب فضحها ومواجهتها. في نظري، إن تحقيق نمو اقتصادي يخدم المجتمع ورفاهيته – حتى ضمن حدود الدولة البرجوازية – لن يتم إلا عبر بناء حركة اجتماعية قوية تفرض مطالبها على الطبقة الحاكمة وممثليها السياسيين في مسيرة نضالية تهدف الى الاطاحة بالنظام الرأسمالي الذي يمثل العراق احد نماذجه الحية.

## تتمة مستقبل حكومة الزيدي...

من يستطيع محاسبته وكشف حقيقة أن هذه الإنجازات غير موجودة؟ هذا النوع من المساءلة لا معنى له في الثقافة السياسية العراقية، تمامًا كما لم تكن الحرية وحقوق الإنسان في نظام صدام يمكن التفكير بها حتى في أحلام اليقظة. لذا فإن تصريحات الزيدي عن الأعباء المالية الثقيلة والفساد المستشري والتدهور الكبير في الخدمات وتوسع عدم المساواة الاجتماعية لا معنى لها.

لولا التدخل الإيراني المباشر عبر قائد فيلق القدس، لما تمكن الإطار التنسيقي (الذي يشكل أكبر كتلة برلمانية عراقية) - بسبب الخلاف الداخلي الذي طغى عليهم - من التوصل إلى اتفاق بين قادته وترشيح علي الزيدي لمنصب رئيس الوزراء. بالإضافة إلى ذلك، لم يتمكن الإطار التنسيقي من تجاوز الفيتو الذي فرضه ترامب على نوري المالكي.

يعاني العراق عمليًا، على جميع المستويات، من الفساد المستشري والجمود السياسي. ويتجلى تأثير هذا الجمود على قدرة القوى القومية الكردية والسنية والشيعية في تشكيل الحكومات بوضوح.

في نهاية المطاف، يعتمد الكثير على كيفية انتهاء الصراع الحالي بين إيران من جهة وأمريكا وإسرائيل من جهة أخرى. وذلك لأن مستقبل النظام العراقي الحالي مرتبط بمستقبل النظام الإيراني وقدرته على ممارسة نفوذه من بغداد. فطهران هي القادرة على إطالة عمر هذا النظام العراقي الحالي، لكن هذا لا يمكن أن يستمر إلى أجل غير مسمى، لأن كل منطقة وكل مكون من مكونات المجتمع العراقي يعاني من مشاكله الخاصة. هذه المشاكل تتفاقم يوميًا داخل المجتمع، خاصة في ضوء عدم وجود مشروع سياسي واضح يهيمن على تشكيل حكومة على أساس المواطنة وإنهاء سلطة الميليشيات الطائفية والإسلامية والقومية.

الآن بالنسبة لحكومة علي الزيدي، فإن حل سلاح الجماعات المسلحة هو خيار تصادمي، لأن هذه الكتل تمثل عمقًا سياسيًا وأيديولوجيًا لبعض القوى الموجودة في الإطار التنسيقي الذي قَبِلَ بالزيدي. لكن قرار نزع السلاح يعني صدامًا مباشرًا مع هذه القوى. أعتقد أن الزيدي لا يستطيع خوض تلك المواجهة.

أما بالنسبة لإدارة ترامب، فهي تريد من الزيدي نزع سلاح الجماعات المسلحة وإبعاد الحكومة عن المحور الإيراني سياسيًا واقتصاديًا لإعادة رسم خريطة النفوذ في العراق. نزع سلاح الجماعات المسلحة شرط صعب التنفيذ، لأنه يمثل قضية سياسية معقدة.

يبدو أن الأيام المقبلة لحكومة الزيدي ستشهد تغييرات سياسية، خاصة مع تطور الخلافات بين الكتل السياسية واحتمالية انفجار تلك الخلافات إلى الشوارع والاحتجاجات الشعبية. كما أن هناك قوى وأطراف لا تريد لحكومة تحت الإشراف الأمريكي أن تنجح، لذلك ستزداد حدة الصراعات.

من الواضح أن حكومة الزيدي تشكلت بقرار أمريكي، لكن في عالم الواقع، لم تفقد إيران سيطرتها على العراق بعد، على الرغم من أن توم باراك يعلن أنه أدار الملف العراقي بشكل جيد وأبعده عن المحور الإيراني، لكن من الواضح أن دور إيران في العراق لا يزال كما هو.

حكومة الزيدي تأتي في وقت يواجه فيه العراق تحديات، منها البطالة، تدهور البنية التحتية الاقتصادية، الفقر، أزمات الكهرباء والمياه، الصحة والتعليم. هذا بالإضافة إلى التوترات السياسية والأمنية المستمرة التي لا تزال تلقي بظلالها على المشهد الداخلي.

أيضًا، من الناحية السياسية، يواجه الزيدي تحدي الحفاظ على التوازن بين القوى السياسية المختلفة داخل البرلمان، خاصة وأن حكومته تشكلت نتيجة اتفاق معقد بين عدة كتل متنافسة. لا يعتمد نجاح الحكومة فقط على أداء التنفيذ، بل على قدرتها على إدارة الخلافات السياسية ومنع تطورها إلى أزمات تشل المؤسسات. بالإضافة إلى ذلك، تبقى العلاقة مع إقليم كردستان ومسألة النفط والميزانية موضوعًا حساسًا سيكون له تأثير على استقرار الحكومة في الفترة القادمة.

أهم صوت في الشارع العراقي يتساءل: هل تستطيع حكومة علي الزيدي تحقيق تلك التطلعات التي لم تستطع الحكومات السابقة تحقيقها، أم ستقف مرة أخرى عاجزة أمام مطالب الجماهير؟ بدون شك أن مطالب الجماهير لن تتحقق على يد الزيدي أيضًا.

ELa ALamam (Forward) Weekly
Editor in chief: Toma Hameed

A political paper of
worker-communist
party of iraq

الأخيرة

## رداً على السيد علاء الموسوي، صاحب مقولة لا تقل عن زوجتك " شريكة حياتي".

نادية محمود

حين يسمى التفوق فضيلة ثمة شيء مقلق في الإنسان حين يجد لذة في الشعور بالتفوق على من يشاركه الحياة. ليس التفوق الناتج عن اجتهاد أو معرفة أو خلق، بل التفوق بوصفه امتيازاً ممنوحاً سلفاً، لا يحتاج إلى استحقاق ولا إلى برهان. أن يولد المرء مقتنعاً بأن له من الحقوق أكثر مما لغيره، وأن رغباته أولى بالاعتبار، وأن صوته أعلى قيمة، لمجرد انتمائه إلى جنس معين، فهذه ليست حقيقة أخلاقية، بل صورة من صور القوة وهي تبحث عن تبرير . السؤال الذي يفرض نفسه هنا ليس: هل يستطيع الإنسان أن يفرض سلطته؟ فالتاريخ كله يجيب بنعم. السؤال الأهم هو: لماذا يرغب في ذلك أصلاً؟ ما الذي يدفع إنساناً إلى الشعور بالرضا وهو يقول لشريكته في الحياة: عليكِ أن تطيعي، وعليكِ أن تتبعي، وعليكِ أن ترضي، لأنني أملك من الحقوق ما لا تملكين؟ أي شعور بالكرامة يُبنى على انحناء شخص آخر؟ وأي قيمة أخلاقية يمكن أن تستمد وجودها من حرمان إنسان من المساواة؟

إن الحاجة إلى السيادة على الآخرين ليست علامة قوة بقدر ما هي اعتراف ضمني بالخوف. فالإنسان الواثق من نفسه لا يحتاج إلى تراتبية مصطنعة تحمي مكانته، ولا إلى قوانين أو أعراف تُشعره كل يوم بأنه أعلى درجة من غيره. وحده القلق من المساواة هو الذي يدفع صاحبه إلى البحث الدائم عن مبررات للتفوق.

ولعل أكثر ما يكشف هشاشة هذا المنطق أنه لا يكتفي بمنح الامتيازات، بل يسعى إلى إضفاء القداسة عليها. فلا يعود التفوق مجرد عادة اجتماعية، بل يصبح واجباً أخلاقياً، ولا يعود الخضوع ظلماً، بل فضيلة. وهنا تبلغ المأساة ذروتها: حين يتحول ما كان ينبغي أن يكون موضع مساءلة إلى حقيقة لا يجوز الاقتراب منها.

ما معنى أن يعيش رجل وامرأة عقوداً طويلة يبنيان بيتاً وحياة وذكريات، ثم يبقى أحدهما مالكاً لكل شيء بينما يُعامل الآخر كضيف مؤقت؟ ما معنى أن يُختزل شريك العمر إلى شخص يمكن الاستغناء عنه دون أن يكون له نصيب عادل مما ساهم في صنعه؟ إن الفكرة نفسها تكشف نظرة ترى الإنسان وسيلة لا غاية، تابعاً لا شريكاً.

لقد تفاخر البشر عبر تاريخهم بأشياء كثيرة: بالعلم، وبالفن، وبالرحمة، وبالعدالة، وبقدرتهم على تجاوز غرائز الهيمنة. لم تتقدم الإنسانية لأنها أتقنت إخضاع الضعفاء، بل لأنها تعلمت، ببطء وألم، أن كرامة الإنسان لا تتجزأ. وأن الحق الذي أطالب به لنفسي يجب أن أستطيع الاعتراف به لغيري. لهذا يبدو غريباً أن يستمر بعض الناس في الاحتفاء بعلاقات تقوم على الامتياز والخضوع، ثم يصفونها بأنها نظام أخلاقي مثالي. فالأخلاق لا تبدأ حين أجد المبررات لسلطتي على الآخر، بل حين أعترف بإنسانيته الكاملة. ولا تظهر عظمة الإنسان في قدرته على أن يكون سيداً، بل في قدرته على ألا يحتاج إلى عبيد.

إن كل ثقافة تجعل أحد الطرفين أعلى قيمة من الآخر لا تنتج شراكة، بل تنتج علاقة قوة. وكل علاقة قوة، مهما أُحيطت بالشعارات والمبررات، تبقى بعيدة عن المعنى الأعمق للإنسانية: أن ننظر إلى الآخر لا بوصفه تابعاً لنا، بل بوصفه إنساناً مساوياً لنا في الكرامة والحق والحرية.

النقطة الثانية، والتي اتناول فيها قضية الشراكة والهيمنة في العلاقة الزوجية، كيف يعاد إنتاج اللامساواة داخل الأسرة؟

لا تكمن المشكلة الأساسية في أن بعض المجتمعات تمنح الرجال حقوقاً أوسع من النساء داخل الأسرة، بل في الطريقة التي تُقدَّم بها هذه اللامساواة بوصفها أمراً طبيعياً وعادلاً، بل وأخلاقياً. فحين تتحول العلاقة بين الرجل والمرأة من علاقة شراكة إلى علاقة تراتبية، يصبح السؤال عن العدالة سؤالاً محرجاً، ويُنظر إلى المطالبة بالمساواة على أنها تمرد على نظام يفترض أنه مشروع في ذاته.

إن فكرة "القوامة" أو "الطاعة" أو الامتيازات القانونية غير المتكافئة لا تقتصر آثارها على توزيع السلطة داخل الأسرة، بل تنتج تصوراً كاملاً عن الإنسان. فهي تفترض مسبقاً أن أحد الطرفين أحق بالقرار، وأوسع سلطة، وأكبر نصيباً من الحقوق، بينما يُطلب من الطرف الآخر الامتثال والتكيف مع هذا الوضع. وبذلك لا تعود العلاقة قائمة على التفاوض والتوافق المتبادل، وإنما على موقعين غير متساويين: صاحب سلطة وصاحب التزام. المفارقة أن المدافعين عن هذه البنية الاجتماعية كثيراً ما يصفونها بأنها تحقق الاستقرار. لكن الاستقرار ليس قيمة أخلاقية بحد ذاتها. فالتاريخ عرف أشكالاً كثيرة من الاستقرار قامت على التمييز وعدم المساواة. كالنظم الشمولية . والسؤال الحقيقي ليس: هل يؤدي هذا النظام إلى الاستقرار؟ بل: هل يقوم على العدالة والاحترام المتبادل؟

من الناحية الإنسانية، يصعب تبرير فكرة أن يكون لأحد الشريكين حق الطاعة من الآخر. فالعلاقات الإنسانية الناضجة لا تُبنى على الامتثال، بل على الاعتراف المتبادل بالاستقلال والكرامة. وكلما اقتربت العلاقة من نموذج السيد والتابع، ابتعدت عن نموذج الشراكة الذي يفترض أن يكون أساس الحياة المشتركة.

ويظهر التناقض بصورة أوضح عند النظر إلى النتائج العملية لهذه التصورات. فالمرأة قد تشارك في بناء الأسرة لعقود طويلة، تسهم في العمل الرعائي والمنزلي، وفي التربية، وفي الاستقرار النفسي والاجتماعي للعائلة، ثم تجد نفسها عند الانفصال- وتحديدا عند بلوغها مرحلة توقف الحيض- في موقع اقتصادي وقانوني أضعف بكثير من موقع الرجل. هنا لا يعود الحديث عن "واجبات وحقوق" مجرد نقاش نظري، بل يصبح سؤالاً عن القيمة التي يمنحها المجتمع لجهد الإنسان وحياته ومساهمته إذا كان إمرأة ؟.

إن أخطر ما في أنظمة اللامساواة ليس أنها تمنح الامتيازات لبعض الأفراد، بل أنها تجعل تلك الامتيازات غير مرئية. فبدلاً من أن يُنظر إليها كامتيازات قابلة للنقد، تُقدَّم بوصفها جزءاً من النظام الطبيعي للأشياء. وعندما يحدث ذلك، لا يصبح الدفاع عن المساواة مجرد خلاف سياسي أو قانوني، بل محاولة لإعادة تعريف الإنسان نفسه بوصفه كائناً يمتلك الكرامة والحقوق بغض النظر عن جنسه.

ولهذا فإن النقاش حول العلاقة بين الرجل والمرأة ليس نقاشاً حول السلطة داخل الأسرة فقط، بل حول الفكرة التي يحملها المجتمع عن العدالة. هل العدالة هي إعطاء كل طرف موقعاً مختلفاً وحقوقاً مختلفة لأنه وُلد رجلاً أو امرأة؟ أم أنها الاعتراف بأن الكرامة الإنسانية لا تعرف تدرجاً، وأن الشراكة الحقيقية لا يمكن أن تقوم إلا بين متساويين في القيمة الإنسانية والحقوق الأساسية؟ في نهاية المطاف، لا تُقاس إنسانية المجتمعات بقدرتها على تنظيم علاقات الهيمنة، بل بقدرتها على تقليصها. ولا يكون الإنسان أكثر نبلاً حين يمتلك سلطة أكبر على غيره، بل حين يعترف بأن الآخر لا يحتاج إلى أن يكون تابعاً له كي تكون لحياته معنى أو قيمة.

إن العراق لا يحتاج إلى دولة أضعف، بل إلى دولة تمتلك مشروعاً اقتصادياً واجتماعياً واضحاً، وتتعامل مع الثروة النفطية بوصفها أداة لبناء المجتمع لا وسيلة لإثراء الطبقة الحاكمة